

Distr.: General
3 July 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١١١ (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة
الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية
عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أبلغكم بأن حكومة جمهورية كازاخستان قدمت ترشيحها للعضوية في
مجلس حقوق الإنسان في الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ للفترة
٢٠١٣-٢٠١٥.

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية كازاخستان ممتنة إدراج ترشيحها في الأعمال
التحضيرية لهذا الانتخاب، وتود اقتراح إدراجه في برنامج العمل في إطار البند المعنون
”انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية عشر عضوا
في مجلس حقوق الإنسان“ من جدول الأعمال.

وفي هذا الصدد، تشرف حكومة جمهورية كازاخستان بأن تحيل طيه بيانها الخطي
للتعهدات والالتزامات الطوعية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمائتها وفقا لقرار الجمعية
العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة
ومرفقها على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) بيرغانيم أيتيموفا

السفير

* A/67/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

090712 090712 12-40393 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

مذكرة بشأن ترشيح جمهورية كازاخستان للعضوية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥

التعهدات والالتزامات الطوعية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

منذ حصول كازاخستان على الاستقلال، أعلنت عن سياسة إرساء الديمقراطية وسيادة القانون لضمان المساواة في الحقوق لمواطنيها، والاعتراف بحياة الإنسان وحقوقه وحرياته بوصفها قيما عليا للمجتمع. وتنتقل كازاخستان بنجاح إلى بناء مجتمع حر ومفتوح من خلال تحولات ديمقراطية في دولة شُكلت حديثا.

وتؤيد كازاخستان كل التأيد فكرة مجلس حقوق الإنسان والإجراء المتمثل في الاستعراض الدوري الشامل بوصفه آلية فعالة وموثوقا بها وشفافة لرصد احترام حقوق الإنسان.

ويستند قرار حكومة جمهورية كازاخستان بالسعي إلى العضوية في مجلس حقوق الإنسان على العوامل المحددة التالية.

كازاخستان بوصفها طرفا مسؤولا في أغلبية الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان خطت كازاخستان خطوات كبرى نحو تعزيز معايير حقوق الإنسان الدولية في تشريعاتها الوطنية.

وكازاخستان طرف في الاتفاقيات الأساسية التالية:

- (أ) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوله الاختياري لعام ١٩٦٦؛
- (ب) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦؛
- (ج) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥؛
- (د) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ وبروتوكولها الاختياري لعام ٢٠٠٠؛

- (هـ) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام ١٩٨٤ وبروتوكولها الاختياري لعام ٢٠٠٢؛
- (و) اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ وبروتوكوليهما الاختياريين لعام ٢٠٠٠؛
- (ز) اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨؛
- (ح) الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١.

وتعترف كازاخستان باختصاص لجنة مناهضة التعذيب واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة القضاء على التمييز العنصري واللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بشكاوى الأفراد من انتهاك الحقوق المنصوص عليها في المعاهدات ذات الصلة بالموضوع.

وكانت الخطوة المهمة نحو زيادة توسيع نطاق آليات حماية حقوق الإنسان في البلد هي توقيع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري في عام ٢٠٠٨، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في افتتاح الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

تعاون كازاخستان بنشاط مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة وآلية الاستعراض الدوري الشامل

تعمل كازاخستان في تعاون وثيق مع الهيكل الدولية لرصد احترام حقوق الإنسان عن طريق تقديم التقارير الوطنية إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة، وتنفيذ توصياتها، فضلا عن مواءمة التشريعات الوطنية مع التزاماتها.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، خضعت كازاخستان بنجاح للجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل مما دل على إحراز تقدم مطرد وملموس في مجال حماية حقوق الإنسان. وكانت عملية الاستعراض الدوري الشامل فعالة في تقييم الإنجازات وتحديد الأهداف سعيا إلى زيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في ضوء التحديات الجديدة.

كما أظهرت كازاخستان تقدما كبيرا عن طريق الوفاء بتعهداتها مع تقديم التقارير الدورية الوطنية عن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي تموز/يوليه ٢٠١١، قدم التقرير الوطني الأول عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

وتأكيدا لالتزام كازاخستان بالتعاون الشفاف والبناء مع جميع الشركاء، وجهت في عام ٢٠٠٩ دعوات دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وزار كازاخستان في نفس العام م. نوفاك، المقرر الخاص المعني بالتعذيب، وج. ماكدوغال، الخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ زارهما ر. رولنيك، المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق.

وتقدر كازاخستان توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي اقترحتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك نتائج وتوصيات المقرر الخاصين التي تلخص بعثاتهم إلى بلدنا. وقد وضعت الحكومة خطط عمل مناسبة وهي بصدد تنفيذها بنجاح. وهكذا، تكفل كازاخستان على نحو تام تقيدها بالتزاماتها.

حماية حقوق الإنسان وتعزيزها: أولويتان قصويان للسياسة الداخلية لكازاخستان

تنفذ كازاخستان إصلاحا قانونيا قائما على أسس جيدة وشاملا لضمان حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفقا للمعايير والمبادئ المعترف بها دوليا.

وجرت أعمال تشريعية واسعة النطاق لزيادة تحسين نظام حماية حقوق الإنسان في كازاخستان في امتثال تام لأحكام خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ ومفهوم السياسة القانونية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠.

وكانت هاتان الوثيقتان الاستراتيجيتان تهدفان إلى إرساء سياسة أكثر فعالية واتساقا وتنسيقا لإدخال أفضل الممارسات التشريعية وممارسات إنفاذ القانون في البعد الإنساني، مع إشراك الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وثيقة بعيدة المدى تقدم خطة عمل تفصيلية لبلوغ المعايير المقبولة دوليا في مجال حقوق الإنسان.

وتُدرج خطة العمل بالكامل توصيات المقرر الخاصين والهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة في ما يتعلق بحقوق الإنسان.

وحاليا، لقد جرى بالفعل تنفيذ أغلبية التوصيات الواردة في مفهوم السياسة القانونية وفي خطة العمل لحقوق الإنسان. وبصفة خاصة، جرى سن قوانين تشريعية في ما يتعلق بإضفاء مزيد من الصبغة الإنسانية على القوانين الجنائية وتعزيز الضمانات القانونية في الإجراءات الجنائية، ومكافحة الفساد، وتحسين النظام القضائي، وتوفير مساعدة قانونية من ذوي الاختصاص، وحجم مضمون من المساعدة الطبية، والدعم الاجتماعي للفئات الضعيفة، والحق في الخصوصية، ومنع الجريمة، فضلا عن حماية حقوق المستهلكين. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد القانون المتعلق باللاجئين، الذي يحدد الوضع القانوني للاجئين وطالبي اللجوء داخل أراضي كازاخستان.

ولضمان حقوق المرأة على نحو تام، تنفذ تدريجيا استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦. وهي وثيقة وأداة أساسية لتنفيذ السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين. وسُن قانونان بشأن "منع العنف العائلي" و "المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء".

وثمة حوالي ٥٠٠٠ منظمة غير حكومية تعمل في كازاخستان. ولتحقيق تعددية سياسية شاملة وتعزيز دور المرأة ووضعها في الحياة الاجتماعية والسياسية، يجري سن تدابير تشريعية.

وفي إطار إنشاء نظام مُحكم لمنع التعذيب وفقا للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، تجري صياغة مشروع قانون بشأن تشكيل آلية وقائية وطنية على المستوى الوطني.

وبهدف ضمان حماية الدولة لحقوق المواطنين وحرياتهم، توجد مؤسسات متعددة لحقوق الإنسان تعمل في كازاخستان، مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وأمين المظالم المعني بحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لشؤون الأسرة والسياسات الجنسانية، وجمعية شعب كازاخستان، ولجنة حماية حقوق الطفل.

وتنفذ كازاخستان سياسة الإلغاء التدريجي لعقوبة الإعدام. ففي عام ٢٠٠٣، أعلن عن طريق مرسوم رئيس الجمهورية وقف اختياري لعقوبة الإعدام إلى أجل غير مسمى، وتجري حاليا عملية مواءمة القوانين الجنائية وتحريرها. وفي عام ٢٠٠٤، جرى إنفاذ عقوبة السجن مدى الحياة كبديل لعقوبة الإعدام إلى حين اتخاذ قرار بشأن إلغائها التام.

وفي عام ٢٠٠٦، انضمت كازاخستان إلى مذكرة الاتحاد الأوروبي بشأن إلغاء عقوبة الإعدام، التي أصبحت أساسا لقرار الجمعية العامة ١٤٩/٦٢ المؤرخ ١٨ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ المعنون "وقف العمل بعقوبة الإعدام"، والذي أيدته أيضا كازاخستان.

وفي عام ٢٠١٠، انضمت جمهورية كازاخستان إلى مجموعة البلدان المكونة (الأرجنتين وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال وتركيا والجزائر والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وسويسرا وفرنسا والفلبين والمكسيك ومنغوليا) للجنة الدولية لمناهضة عقوبة الإعدام، التي تهدف إلى المساهمة في الجهود الدولية المبذولة في الكفاح من أجل الإعلان عن وقف شامل لعقوبة الإعدام سعيا إلى الإلغاء التام لهذا النوع من العقوبة في جميع أرجاء العالم.

رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مع التركيز على التسامح وعدم التمييز

في عام ٢٠١٠، ترأست جمهورية كازاخستان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتميزت رئاسة كازاخستان لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالتركيز على مبادرات في البعد الإنساني وإعادة التزام جميع الدول الأعضاء بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وثيقة هلسنكي النهائية في القرن الحادي والعشرين.

ويشكل احترام الحقوق والحريات الأساسية والديمقراطية ومكافحة التعصب والتمييز شروطا مسبقة أساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة.

وبفضل التجربة الإيجابية التي حققتها كازاخستان في الحفاظ على السلام الدائم والوفاق في مجتمع متعدد الثقافات ومتعدد الأديان، فقد عززت التسامح والحوار بين الثقافات خلال فترة رئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبالمثل، يمكن أن تشكل هذه التجربة أداة مهمة في تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة.

وبمبادرة من كازاخستان، اتخذت الجمعية العامة القرار ٩٠/٦٢ الذي يعلن عام ٢٠١٠ سنة دولية للتقارب بين الثقافات. ومنذ استقلال كازاخستان، نجحت في تنفيذ سياسة حكومية متوازنة للتنوع والتضامن العرقي والثقافي من أجل دعم الانسجام بين الثقافات والأعراق في البلد.

وفي يومنا هذا لدى كازاخستان أطر اقتصادية وسياسية خاصة بها للحفاظ على الحوار بين الثقافات في أوساط سكانها. وقد أنشأت كازاخستان جمعية شعب كازاخستان - وهي نموذج فريد من نوعه للانسجام بين الأعراق والأديان.

وفي كازاخستان، لا يشكل مبدأ التسامح معيارا للثقافة السياسية فحسب، بل هو أيضا مبدأ أساسي لسياسة الدولة يحظى بالدعم ويروج له.

وتركز كازاخستان في المقام الأول في رئاستها لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ على تعزيز الحوار بين الغرب والعالم الإسلامي، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك تحقيق المساواة في الحقوق لصالح المرأة.

مجلس حقوق الإنسان

في حالة انتخاب كازاخستان عضواً في مجلس حقوق الإنسان، فإنها تعتزم القيام بما يلي:

- (أ) تعزيز مصداقية مجلس حقوق الإنسان وفعاليته؛
- (ب) تعزيز احترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع المراعاة الواجبة لحقوق الفئات الضعيفة؛
- (ج) اتباع أعلى المعايير من حيث التفاعل خلال الاستعراض الدوري الشامل، بناء على مبادئ النزاهة والحياد وعدم الانتقائية والحوار البناء؛
- (د) العمل بنشاط على تعزيز فعالية الاستعراض الدوري الشامل؛
- (هـ) تعزيز التنفيذ الفعال للولايات عن طريق الإجراءات الخاصة؛
- (و) توسيع نطاق أنشطة التعميم التي تقوم بها آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة؛
- (ز) القيام بدور محفز على صياغة السياسات المتعلقة بالإصلاحات الديمقراطية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وفقاً لأفضل الممارسات المستفادة بصفتها عضواً في مجلس حقوق الإنسان.

وتقدم كازاخستان ترشيحها للعضوية في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ في الانتخاب المقرر أن تجريه الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والستين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في نيويورك. ولذلك، سنقدر غاية التقدير دعم بلدنا في هذا الانتخاب.